الوفـــد الدائـــم لدولـــة قطـــر لـــدى مكتـــب الأمـــم المتـــحدة في جنيـــف
Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations in Geneva

دولـــة قطـــر
State of Qatar

2023/0090465/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

Ref:

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to the latter's note concerning the questionnaire of the Working Group on the issue of human rights and transnational corporation and other enterprise on "Investors, ESG and Human Rights".

The permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith the response received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

Geneva, October 5th 2023

OHCHR
CH- 1211 Geneva 10
Fax: 022 917 9008
Email: registry@ohchr.org/ hrc-wg-business@un.org
E.E. 247529/23

Call for input - Working Group on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises (in E/F/S)

Call for input - Working Group on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises – "Investors, ESG and Human Rights"
Dear Madam or Sir,

The above-mentioned call for input can be found here. The deadline for submission is 30 September 2023, at the latest.
Best regards,
***
Appel à contributions - Groupe de travail sur la question des droits de l'homme et des sociétés transnationales et autres entreprises - «Investisseurs, ESG et droits de l'homme»
Madame, Monsieur

L'appel à contribution susmentionné est disponible ici. Le délai pour les contributions est fixé pour le 30 septembre 2023.
Meilleures salutations,

***
Convocatoria de insumos - Grupo de Trabajo sobre la cuestión de los derechos humanos y las empresas transnacionales y otras empresas - "Inversores, ESG y derechos humanos"
Estimado/a señor/a,

La convocatoria de aportaciones antes mencionada puede consultarse aquí. La fecha límite es el 30 de septiembre de 2023.

Atentamente,

UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HUMAN RIGHTS 75

Secretariat of the Working Group on Business and Human Rights
Sustainable Human Development Section
Special Procedures Branch
Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
E-mail: hrc-wg-business@un.org
Web: www.ohchr.org
Twitter: UNHumanRights
Facebook: unitednationshumanrights
Google+: unitednationshumanrights

1. **كيف تفهمون معنى العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في التمويل؟ كيف يراعي المستثمرون معايير وأطر حقوق الإنسان إن فعلوا، في المسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة؟**

يعد ممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات محور أساسي في العديد من القطاعات والصناعات. بما في ذلك إطلاق بورصة قطر "دليل اعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ESG" https://www.qe.com.qa/documents/20181/726774/Guidance_ESG_Reporting_AR. وذلك لتشجيع الشركات المدرجة على الإفصاح عن تقاريرها بخصوص التنمية المستدامة (ESG).[1] وجدير بالذكر أنه لا توجد قاعدة عالمية تحدد المسائل "البيئية والاجتماعية والحوكمة". ويشير اختصار (ESG) أو حوكمة الاستدامة الثلاثية إلى ثلاث كلمات تمثل العوامل التالية:[2]

- **العوامل البيئية (Environmental)**: وتشمل كل ما يتعلق بقضايا البيئة مثل استهلاك الموارد الطبيعية. وانبعاثات الغازات والتلوث. وإدارة النفايات. وحماية البيئة والتنوع البيولوجي. وتهدف إلى تقييم كيف يؤثر نشاط المؤسسات على البيئة وكيف يمكن تحسين أثرها البيئي.

- **العوامل الاجتماعية (Social)**: تشمل التأثيرات الاجتماعية لنشاط المؤسسات على المجتمع والمجتمعات المحلية. مثل حقوق العمل. وسلامة المنتجات. والتأثير على صحة المجتمع وسلامته. وتوظيف وتنوع القوى العاملة. والمساهمة في المبادرات الاجتماعية والخيرية وحقوق الإنسان. يهدف هذا الجانب إلى فهم كيفية تأثير المؤسسات على المجتمعات والأفراد.

- **الحوكمة (Governance)**: تشير إلى كيفية إدارة ورقابة المؤسسات على نفسها. مثل هياكل مجلس الإدارة. والشفافية في القرارات. ومكافحة الفساد والرشوة وتضارب المصالح. ودقة التقارير المالية. واحترام حقوق المساهمين والمستثمرين. تهدف الحوكمة الجيدة إلى ضمان أن المؤسسات تدير نفسها بكفاءة ونزاهة. وتلتزم بالمعايير الأخلاقية والقوانين.

2. **ما هي الأنواع الرئيسية للمستثمرين الذين يستخدمون النهج البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG، على سبيل المثال، في صنع القرار أو التعاقدات؟ على أي أساس يتخذون القرارات بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ والمسائل الأخرى ذات الصلة ؟**

المرجو تقديم المزيد من التوضيح حول السؤال المذكور أعلاه. علماً بأن إدارة التسجيل والتراخيص التجارية تختص بالقيد في السجل التجاري وإصدار التراخيص التجارية المتعلقة بمزاولة الأعمال. بعد التأكد من استيفاء المستثمر للشروط والمتطلبات المحددة من قبل الجهات المختصة والإدارة المعنية بتأسيس ومراقبة الشركات التجارية.
وعليه. فإننا نشجعكم بالتواصل والحصول على الإجابات والمعلومات من الجهات المختصة والإدارة المعنية. (مثال. وزارة العمل. وزارة الداخلية).

3. **إلى أي مدى تمثل النهج البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG قيوداً أو فرصاً للمستثمرين والشركات بشكل عام؟**

راجع إجابة السؤال رقم 2.

---

[1] سعادة وزير التجارة والصناعة يُشارك في جلسة حوارية بعنوان "عصر جديد للعولمة"
https://www.moci.gov.qa/mec_news/%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D9%8A%D9%8F%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-4/

[2] The Short Guide to ESG, AUGUST 29, 2023, https://www.undp.org/serbia/publications/short-guide-esg

4. ما هي المسؤوليات والقدرات التي يتمتع بها مقدمو مؤشر وبيانات ESG فيما يتعلق بتقييم الآثار المضرة بحقوق الإنسان والآثار البيئية، وكيف يمكن تحسين المؤشرات البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG ومنتجات البحث لتتماشى مع نهج مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان UNGPS؟

باعتبارنا جهة غير معنية في هذه المسائل. فإننا نشجعكم بالتواصل والحصول على الإجابات والمعلومات الرسمية من الجهات المعنية بخصوص المسؤوليات والقدرات التي يتمتع بها مقدمو مؤشر وبيانات ESG فيما يتعلق بتقييم الآثار المضرة بحقوق الإنسان والآثار البيئية.

واجب الدولة في حماية حقوق الإنسان

1. ما هي الآليات واللوائح الحكومية والإقليمية والدولية الموجودة لتعزيز أو تقييد الاستثمار / التمويل باستخدام النهج البيئي والاجتماعي والحوكمة ESG الذي يأخذ حقوق الإنسان في الاعتبار وكيف تتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية؟ كيف تعمل هذه الآليات واللوائح على تعزيز أو منع احترام الأعمال التجارية لحقوق الإنسان المتوافقة مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان UNGPS؟

باعتبارنا جهة تختص بالقيد في السجل التجاري وإصدار التراخيص التجارية المتعلقة بمزاولة الأعمال. وذلك بعد التأكد من استيفاء المستثمر للشروط والمتطلبات المحددة من قبل الجهات المختصة والإدارة المعنية بتأسيس ومراقبة الشركات التجارية. فإننا نشجعكم بالتواصل والحصول على الإجابات والمعلومات الرسمية من الجهات المعنية بخصوص الآليات واللوائح الحكومية والإقليمية والدولية الموجودة لتعزيز أو تقييد الاستثمار / التمويل باستخدام النهج البيئي والاجتماعي والحوكمة ESG.

2. إلى أي مدى تضمن اللوائح الحالية وجود المعلومات والكشف عنها الكافيين للمستثمرين الذين يتبنون النهج البيئي والاجتماعي والحوكمة ESG لفهم آثار حقوق الإنسان على الأعمال التجارية؟

راجع إجابة السؤال أعلاه.

3. كيف يمكن للدول تشجيع وتنظيم التواصل الدقيق للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG من قبل الشركات والمستثمرين لمنع الادعاءات المضللة أو غير المدعومة بالأدلة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان؟

راجع إجابة السؤال أعلاه.

ونرى بأن الوصول الدقيق والأمثل للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة(ESG). من قبل الشركات والمستثمرين ومنع الادعاءات المضللة أو غير المدعومة بالأدلة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان. يمكن اتخاذ عدة إجراءات:

- تطبيق القوانين والتشريعات: يجب تطبيق قوانين قوية تلزم الشركات بالإفصاح عن معلومات ESG وتوحيدها. بشكل دقيق ومنتظم. يمكن تحديد معايير واضحة للإفصاح وتحليل البيانات بشكل منتظم للتحقق من الامتثال.
- تعزيز الشفافية: يجب تعزيز الشفافية بين الشركات والمستثمرين والجمهور عن طريق توفير معلومات ESG بسهولة وبشكل مفهوم.
- تعزيز التعليم والتوعية: بتوفير دورات تدريبية ومواد توعية للمساهمين والمستثمرين.
- اعتماد معايير وأفضل الممارسات الدولية: يمكن الاعتماد على أفضل الممارسات حول (ESG) المطبقة لدى دول في الاتحاد الأوروبي أو تتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان UNGPS.
- الرصد والمراقبة: إجراء مراقبة دورية للتحقق من تمتع الشركات بممارسات ESG . وتطبيق مناسبة ورادعة على الشركات التي تنتهك هذه المعايير.
- تشجيع الاستدامة: يمكن تقديم حوافز مالية وخفض من الضرائب للشركات التي تتبنى ممارسات ESG مستدامة. مما يشجع ذلك الشركات على تحسين أدائها في هذا الجانب.

4. كيف يمكن للسياسات والبرامج والخطط والأنشطة في إحدى الدول الخاصة بتنظيم المستثمرين فيما يتعلق بحقوق الإنسان أن يكون لها آثار سلبية أو إيجابية محتملة أو فعلية على حقوق الإنسان خارج حدودها أو ولايتها؟

نشجعكم بالتواصل والحصول على الإجابات والمعلومات الرسمية من الجهات المعنية في هذه المسائل.

5. كيف يمكن للدول أن تعزز على نحو أفضل الأنظمة والسياسات المتوافقة مع حقوق الإنسان فيما يتعلق بالمستثمرين والمؤسسات المالية بوجه عام على نحو يفي بالتزاماتها القانونية الدولية بحماية حقوق الإنسان؟

نشجعكم بالتواصل والحصول على الإجابات والمعلومات الرسمية من الجهات المعنية في هذه المسائل.

مسؤولية الشركات في احترام حقوق الإنسان

1. إلى أي مدى يدرك المستثمرون مسؤوليتهم تجاه احترام حقوق الإنسان؟ هل بعض أنواع المستثمرين أكثر احتمالاً من غيرهم لمواءمة ممارساتهم مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان UNGPS؟ هل يعتمد الأمر على نوع المستثمر ؟

باعتبارنا جهة تختص بالقيد في السجل التجاري وإصدار التراخيص التجارية المتعلقة بمزاولة الأعمال. وذلك بعد التأكد من استيفاء المستثمر للشروط والمتطلبات المحددة من قبل الجهات المختصة والإدارة المعنية بتأسيس ومراقبة الشركات التجارية. فإننا نشجعكم بالتواصل والحصول على الإجابات والمعلومات الرسمية من المعنيين في هذه المسائل.

2. ما مدى فعالية الصكوك والمؤسسات والتوجيهات الدولية التي تعزز العناية الواجبة بحقوق الإنسان (HRDD)، مثل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومبادئ خط الاستواء، ومبادئ الاستثمار المسؤول وتحالف المستثمرين من أجل حقوق الإنسان والأعمال التجارية من أجل المسؤولية الاجتماعية وغيرها من الكيانات في زيادة الوعي بتأثيرات حقوق الإنسان بين المستثمرين والشركات الأخرى؟ يرجى تقديم أمثلة على مشاركة المستثمرين أو إدماجهم أو التزامهم بهذه الصكوك والهيئات.

باعتبارنا جهة تختص بالقيد في السجل التجاري وإصدار التراخيص التجارية المتعلقة بمزاولة الأعمال. وذلك بعد التأكد من استيفاء المستثمر للشروط والمتطلبات المحددة من قبل الجهات المختصة والإدارة المعنية بتأسيس ومراقبة الشركات التجارية. فإننا نشجعكم بالتواصل والحصول على الإجابات والمعلومات الرسمية من المعنيين في هذه المسائل.

3. كيف يجب على المستثمرين دمج اعتبارات حقوق الإنسان في جميع مراحل عملية الاستثمار، بما في ذلك عند الإنشاء و/أو الاكتتاب و/أو الاستثمار في منتج أو خدمة تتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG؟ كيف تختلف هذه الخطوات باختلاف فئات الأصول؟ .

باعتبارنا جهة تختص بالقيد في السجل التجاري وإصدار التراخيص التجارية المتعلقة بمزاولة الأعمال. وذلك بعد التأكد من استيفاء المستثمر للشروط والمتطلبات المحددة من قبل الجهات المختصة والإدارة المعنية بتأسيس ومراقبة الشركات التجارية. فإننا نشجعكم بالتواصل والحصول على الإجابات والمعلومات الرسمية من المعنيين في هذه المسائل.

4. إلى أي مدى يقوم المستثمرون بتقييم مخاطر حقوق الإنسان والآثار السلبية باستخدام منظور "المخاطر بالنسبة لأصحاب الحقوق" باعتبارها منفصلة عن الاعتبارات المادية البيئية والاجتماعية والحوكمة او كجزء من تقييم النسبية المزدوجة ؟ هل تم دمج هذه العناصر في النهج البيئي والاجتماعي والحوكمة ESG، وإذا كان الأمر كذلك، كيف ؟ يرجى تقديم أمثلة على الممارسات.

باعتبارنا جهة تختص بالقيد في السجل التجاري وإصدار التراخيص التجارية المتعلقة بمزاولة الأعمال. وذلك بعد التأكد من استيفاء المستثمر للشروط والمتطلبات المحددة من قبل الجهات المختصة والإدارة المعنية بتأسيس ومراقبة الشركات التجارية. فإننا نشجعكم بالتواصل والحصول على الإجابات والمعلومات الرسمية من المعنيين في هذه المسائل. (مثال. وزارة العمل. وزارة الداخلية).

5. ما هو الإجراء المناسب الذي يتخذه المستثمر في حالة ما إذا تسبب عميل أو شركة المحفظة بالتسبب أو المساهمة في حدوث تأثير سلبي محتمل أو فعلي على حقوق الإنسان؟

باعتبارنا جهة تختص بالقيد في السجل التجاري وإصدار التراخيص التجارية المتعلقة بمزاولة الأعمال. وذلك بعد التأكد من استيفاء المستثمر للشروط والمتطلبات المحددة من قبل الجهات المختصة والإدارة المعنية بتأسيس ومراقبة الشركات التجارية. فإننا نشجعكم بالتواصل والحصول على الإجابات والمعلومات الرسمية من المعنيين في هذه المسائل.

6. ما هو النفوذ الذي يملكه المستثمرون لمعالجة قضايا حقوق الإنسان وتغير المناخ، وكيف يختلف بناة على فئات الأصول وأنواع الاستثمار؟ كيف يختلف نفوذ المستثمرين بناء على فئات الأصول والأسهم والسندات والإقراض؟

باعتبارنا جهة تختص بالقيد في السجل التجاري وإصدار التراخيص التجارية المتعلقة بمزاولة الأعمال. وذلك بعد التأكد من استيفاء المستثمر للشروط والمتطلبات المحددة من قبل الجهات المختصة والإدارة المعنية بتأسيس ومراقبة الشركات التجارية. فإننا نشجعكم بالتواصل والحصول على الإجابات والمعلومات الرسمية من المعنيين في هذه المسائل.

7. ما هي الأحكام التي يمكن تضمينها في العقود أو اتفاقيات الاستثمار لتشجيع احترام حقوق الإنسان؟ وهل يمكن للأجهزة التكنولوجية مثل بلوكتشين Blockchain المساعدة في هذا الصدد؟

باعتبارنا جهة تختص بالقيد في السجل التجاري وإصدار التراخيص التجارية المتعلقة بمزاولة الأعمال. وذلك بعد التأكد من استيفاء المستثمر للشروط والمتطلبات المحددة من قبل الجهات المختصة والإدارة المعنية بتأسيس ومراقبة الشركات التجارية. فإننا نشجعكم بالتواصل والحصول على الإجابات والمعلومات الرسمية من المعنيين في هذه المسائل.

8. ما هي الظروف التي يجب على المستثمرين الامتناع فيها عن القيام باستثمارات ذات صلة بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة في ضوء المخاطر المحتملة لتأثيراتها السلبية على حقوق الإنسان؟

باعتبارنا جهة تختص بالقيد في السجل التجاري وإصدار التراخيص التجارية المتعلقة بمزاولة الأعمال. وذلك بعد التأكد من استيفاء المستثمر للشروط والمتطلبات المحددة من قبل الجهات المختصة والإدارة المعنية بتأسيس ومراقبة الشركات التجارية. فإننا نشجعكم بالتواصل والحصول على الإجابات والمعلومات الرسمية من المعنيين في هذه المسائل.

وفي حال وجود أي مخاطر أو تأثيراتها السلبية على حقوق الإنسان قد ترصدها الجهات المختصة. فإنها تقوم بالتنسيق والتعاون مع جهتنا لاتخاذ كل ما يلزم بحق المنشآت المسجلة في قيد السجل التجاري.

9. كيف يمكن للمستثمرين توفير الشفافية على أفضل وجه في إفصاحهم عن ممارساتهم التي تتماشى أو لا تتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان UNGPS؟

تشكل التنمية الاقتصادية عنصراً أساسياً في رؤية قطر الوطنية 2030 . وما يتبعه من أهمية تعزيز الشفافية. وفيما يتعلق في السؤال المذكور. فإننا نشجعكم بالتواصل والحصول على الإجابات والمعلومات الرسمية من المعنيين في هذه المسائل.

10. يرجى شرح أوجه الاختلاف والتشابه بين نهج ESG، بما في ذلك نهجها تجاه المخاطر على حقوق الإنسان، وبين النهج القائم على حقوق الإنسان الذي حددته مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان؟

باعتبارنا جهة غير معنية في هذه المسائل. فإننا نشجعكم بالتواصل مع الأطراف المعنية والحصول على الإجابات والمعلومات الرسمية منهم.

11. هل دور التشاور مع أصحاب المصلحة مثل المجتمعات المحلية والنساء والشعوب الأصلية، هو نفسه بالنسبة للنهج البيني والاجتماعي والحوكمة والنهج الذي حددته مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية وإذا لم يكن الأمر كذلك، فبأي طريقة يختلفان؟ ما هي التوقعات و/أو التحديات التي يواجهها المستثمرون في إجراء مشاورات هادفة مع أصحاب المصلحة؟

باعتبارنا جهة غير معنية في هذه المسائل. فإننا نشجعكم بالتواصل مع الأطراف المعنية والحصول على الإجابات والمعلومات الرسمية منهم.

12. كيف ينبغي للمستثمرين اتباع نهج تراعي الفوارق بين الجنسين وتستجيب للإعاقة وتستجيب عبر القطاعات؟ كيف ينبغي للمستثمرين أن يتبعوا نهجاً مشدداً لبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان في المناطق المتضررة من النزاع؟

باعتبارنا جهة غير معنية في هذه المسائل. فإننا نشجعكم بالتواصل مع الأطراف المعنية والحصول على الإجابات والمعلومات الرسمية منهم.

13. هل هناك أي أدوار يمكن أن تلعبها البورصات في ضمان احترام المستثمرين والشركات التي تستثمر فيها لحقوق الإنسان؟

باعتبارنا جهة غير معنية في هذه المسائل. فإننا نشجعكم بالتواصل مع الأطراف المعنية والحصول على الإجابات والمعلومات الرسمية منهم.

إمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف

الآليات القضائية وغير القضائية الحكومية

1. ما هي الخطوات التي اتخذتها الدول للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية والمعاقبة عليها وجبر ضررها فيما يتصل بالمستثمرين وما مدى فعاليتها؟ ما هي التحديات والفرص المتاحة لمشاركة أصحاب المصلحة المتأثرين و/أو سبل الانتصاف التي لاحظتموها ؟

باعتبارنا جهة غير معنية في هذه المسائل. فإننا نشجعكم بالتواصل مع الأطراف المعنية والحصول على الإجابات والمعلومات الرسمية منهم

2. يرجى تقديم أمثلة على القضايا المقدمة إلى الآليات القضائية و/أو غير القضائية التابعة للدولة فيما يتعلق بالمستثمرين في سياق انتهاكات حقوق الإنسان والبيئة المتعلقة بالأعمال التجارية. ما مدى فعاليتها في توفير سبل الانتصاف للضحايا وكيف يمكن تحسينها ؟

باعتبارنا جهة غير معنية في هذه المسائل. فإننا نشجعكم بالتواصل مع الأطراف المعنية والحصول على الإجابات والمعلومات الرسمية منهم

الآليات غير الحكومية

1. ما هي مسؤوليات جبر الضرر التي يجب أن يتحملها المستثمرون؟ هل ينبغي أن تتفاوت هذه المسؤوليات تبعاً لطبيعة المسؤولية، على سبيل المثال، السبب أو المساهمة أو الارتباط مباشرة بالآثار الضارة على حقوق الإنسان؟ هل يجب أن يختلف ذلك حسب القطاع المستثمر فيه أو نوع النشاط الاستثماري؟

باعتبارنا جهة غير معنية في هذه المسائل. فإننا نشجعكم بالتواصل مع الأطراف المعنية والحصول على الإجابات والمعلومات الرسمية منهم

2. ما هي التدابير والآليات، بما في ذلك آليات التظلم، التي ينبغي توفيرها على المستوى الاستثماري والتي تمكن الأفراد أو المجتمعات المتضررة من الأعمال التجارية التي استثمر فيها المستثمر (مثل شركة المحفظة من الإبلاغ عن الآثار الضارة لحقوق الإنسان إلى المستثمر والسعي إلى انتصاف فعال من انتهاكات حقوق الإنسان والبيئة؟ ما مدى فعاليتها في توفير سبل الانتصاف للضحايا؟ يرجى تقديم أمثلة على إجراءات الاتحادات التجارية أو الصناعية في هذا المجال.

باعتبارنا جهة غير معنية في هذه المسائل. فإننا نشجعكم بالتواصل مع الأطراف المعنية والحصول على الإجابات والمعلومات الرسمية منهم

الممارسات الجيدة

1. يرجى تقديم أمثلة على أي ممارسات أو أدوات أو توجيهات أو سياسات جيدة، وما إلى ذلك، فيما يتعلق بإدماج مسؤولية احترام حقوق الإنسان من قبل المستثمرين، بما في ذلك أمثلة على المستثمرين الذين يقومون بنشاط لمنع أو التخفيف من (بما في ذلك عن طريق استخدام النفوذ أو القيام بخروج مسؤول أي آثار سلبية على حقوق الإنسان والبيئة تتسبب فيها الشركات التي يستثمرون فيها.

باعتبارنا جهة غير معنية في هذه المسائل. فإننا نشجعكم بالتواصل مع الأطراف المعنية والحصول على الإجابات والمعلومات الرسمية منهم

2. هل هناك أي توصيات محددة للدول والشركات (بما في ذلك المستثمرين والمجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من شأنها أن تساعد في ضمان تصرف المستثمرين بشكل متوافق مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان UNGPS ونرحب أيضا بأي تعليقات أو اقتراحات أخرى حول التقرير القادم.

باعتبارنا جهة غير معنية في هذه المسائل. فإننا نشجعكم بالتواصل مع الأطراف المعنية والحصول على الإجابات والمعلومات الرسمية منهم